من التنمية الجزئيّة إلى التنمية الشاملة

استنادًا إلى هذا كلّه، وتتويجًا له، سوف تكون مؤسّساتُ المجتمع المدنيّ قادرةً على القيام بدور تنمويّ مختلف عن ذلك الدور الذي تروِّج له المؤسّساتُ الرأسماليّةُ الدوليّةُ، وخاصةً صندوقُ النقد الدوليّ والبنكُ الدوليّ ومنظّمةُ التجارة العالميّة ـ وجميع هذه المؤسّسات تشجِّع المنظّمات الأهليّة على تنفيذ مشروعات تنمويّة بشكل **مجزَّإ** لِرَفْع مستوى معيشةِ **بعض** الفئات. ورغم نجاح هذه المشروعات في تحسين مستوى معيشة بعض السكّان، فإنّ نتيجتها لا تزيد عن وجود جزر منعزلة عن بقيّة المجتمع، تكرِّس مفهومَ التنمية الجزئيّة التي لا تحقِّق ـ بل ربّما تعوِّق ـ التنميةَ الشاملةَ التي تَهْدف إلى تغيير المجتمع وتطويره. وعلى العكس من هذا، فإنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ في الوطن العربيّ يُمْكن أن تقوم بدور تنمويّ تغييريّ عندما تَنْطلق في نظرتها إلى التنمية باعتبارها تنميةً شاملةً توسِّع الخياراتِ أمام الناس لتحسين نوعيّة الحياة باستمرار. ومن ثم فإنّ التنمية المستديمة هي تنمية بالمشاركة، يَلْعب الناسُ فيها دورًا أساسيّاً. ومن خلال المشاركة سوف تتحوّل الجماهيرُ من متلقّيةٍ سلبيّةٍ للمساعدات إلى فاعلٍ إيجابيٍّ مبادِر، وإلى وسيط في عمليّة التغير الاجتماعيّ.

إنّ البنك الدوليّ في نظرته إلى التنمية يعزِّز الدورَ الوظيفيّ للمجتمع المدنيّ كما قُلنا، وهو دور لا يأخذ في الاعتبار إلاّ تقديمَ «الرعاية» للفقراء والمحتاجين، وإشباعَ حاجاتٍ خدميّةٍ لفئات معيّنة، بما لا يؤدّي إلى تغيير الأوضاع القائمة بل يعيد إنتاجَها بما فيها من فقرٍ وبطالةٍ وتهميشٍ وظلم. وعلى العكس من ذلك، ثمّة منظورٌ بيتويّ تنمويّ، هو الذي تَحْتاجه مجتمعاتُنا، وهو الذي يعزِّز الدورَ الوطنيّ للمجتمع المدنيّ إذ تتمكّن مؤسساتُ هذا المجتمع من خلاله من المساهمة في عمليّة التحوُّل الاجتماعيّ والسياسيّ للمجتمع. ولمّا كانت عمليّةُ التنمية بالمفهوم الذي عرضناه هي عمليّةً مستمرّةً ودائمةً لإعادة تقسيم الثروة والسلطة في المجتمع، فإنّ الدور الحقيقيّ للقطاع الأهليّ في التنمية هو التأثير في السياسات العامّة التي تعالج توزيعَ الثروة وتوزيعَ السلطة، والمشاركة بشكل جماعيّ في صياغة هذه السياسات العامّة. هذا هو جوهر الدور التنمويّ للقطاع الأهليّ، وإعطاءُ هذا الدور أولويّةً لن يكون على حساب استمرار هذا القطاع في دوره الوظيفيّ الخدميّ الرعائيّ، بل يَدْعم قدرتَه على القيام به من خلال توافر موارد إضافيّة تمكّنه من التوسُّع في تقديم الخدمات.

القاهرة

في العدد القادم من الآداب

■ راوول مارك جنار: منظّمة التجارة العالميّة وانحدار الديموقراطيّة.